

دور الأمم المتحدة - بعثة "يونامي" في العراق

٢٠٠٣ - أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) بموجب القرار ١٥٠٠، لدعم العملية السياسية بعد تغيير النظام وبناء المسار الانتقالي.

٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - شاركت يونامي في دعم الحكومة المؤقتة، والمشورة الدستورية، وتنظيم أول انتخابات عامة، وتثبيت الإطار القانوني للعملية السياسية.

٢٠٠٥ - قدمت الأمم المتحدة دعماً فنياً في صياغة الدستور العراقي، خصوصاً ما يتعلق بالاستفتاء الدستوري وبناء التوافقات الوطنية.

٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - انخرطت البعثة في جهود الوساطة السياسية خلال ذروة العنف الطائفي، بهدف تقليل الاستقطاب والحفاظ على وحدة الدولة.

٢٠٠٦ - ٢٠١٤ - اضطلعت يونامي بدور مركزي في ملف كركوك
والمناطق المتنازع عليها، عبر إعداد دراسات قانونية وفنية لتطبيق المادة
١٤٠، وتقديم مقترحات إدارية متعددة لتقاسم السلطة ومنع الانفجار
القومي، دون الوصول إلى حل نهائي.

٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - دعمت الأمم المتحدة إعادة تنظيم المفوضية العليا
المستقلة للانتخابات، وقدمت استشارات فنية لتعزيز نزاهة الاستحقاقات
الانتخابية.

٢٠١٠ - لعبت يونامي دوراً في إدارة الأزمة السياسية بعد الانتخابات،
عبر تسهيل الحوار بين الكتل لتشكيل الحكومة.

٢٠١١ - ٢٠١٢ - تحول دور البعثة تدريجياً نحو ملفات حقوق
الإنسان، ومساعدة العراق في بناء المؤسسات، وفرض سيادة القانون
بعد انسحاب القوات الأميركية.

٢٠١٣ - وثّقت الأمم المتحدة تصاعد التوترات السياسية والأمنية،
وقدمت تقارير دورية عن الاحتجاجات والملفات الحقوقية.

٢٠١٤ - ٢٠١٥ - بعد اجتياح داعش، ركزت يونامي على تنسيق
الاستجابة الإنسانية ودعم النازحين وإدارة المساعدات الدولية.

٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ساهمت في برامج الاستقرار وإعادة الإعمار المبكر
في المناطق المحررة، خصوصاً نينوى والأنبار وصلاح الدين.

٢٠١٨ - دعمت الأمم المتحدة الانتخابات البرلمانية عبر المراقبة الفنية
وتعزيز الثقة الدولية بالنتائج.

٢٠١٩ - وثّقت بعثة يونامي احتجاجات تشرين وقدمت تقارير حقوقية
أثارت نقاشاً سياسياً واسعاً داخل العراق وخارجه.

٢٠٢٠ - شاركت في تقديم المشورة خلال مرحلة الانتقال الحكومي بعد
استقالة حكومة عادل عبد المهدي.

٢٠٢١ - أسهمت في مراقبة الانتخابات المبكرة بطلب رسمي من الحكومة العراقية، وقدمت تقييماً فنياً للعملية الانتخابية.

٢٠٢٢ - ٢٠٢٤ - تراجع الدور السياسي تدريجياً، واتجه العراق نحو إنهاء مهمة يونامي بعد اكتمال الجاهزية المؤسسية والسيادية.